

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تعقد مسطرة الحصول على شهادة الملكية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

إن تطبيق مقتضيات المادة 18 من المرسوم رقم 02.08.378 الصادر في 28 أكتوبر 2008 بتطبيق أحكام القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة في فقرتها الثانية يقضي بوضع طلب ملف الملكية أمام أنظار مجموعة من المتدخلين لدراسته وإبداء الرأي فيه، حيث يتطلب وقتا طويلا، بالإضافة الى اختلاف وتباين المواقف بين الإدارات المعنية، مما يؤدي إلى حرمان المواطنين من الحصول على شهادة الملكية، وبالتالي ينتج معه تجميد وضعية هذه العقارات، وإبعادها من مسلسل التنمية بشكل عام، رغم صدور الدورية المشتركة عدد 50/س2 الصادرة بتاريخ 17 دجنبر 2012. لذا، نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها قصد حث جميع المصالح المعنية الإسراع في البت في طلبات شهادة استمرارية الملكية من قبيل خلق شباك وحيد على غرار اللجنة الإقليمية للتعمير ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

كوسكوس عبد العزيز